خلال مقابلة مع مجلة «غلوبل فاينانس» العالمية

عبدالوهاب الرشود: الذكاء الاصطناعي سيصبح جزءاً من أنشطة «بيتك» المصرفية

■ التعامل مع الأزمات وإعادة ترتيب الأولويات.. أبرز الدروس المستفادة من «كورونا»

■ «بيتك» طرح مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية المتطورة.. لتقديم حلول فريدة

عبدالوهاب الرشود

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) بالتكليف عبدالوهاب الرشود، في مقابلة مع مجلة «غلوبل فاينانس» العالمية، إنه على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا، كانت هناك العديد من الدروس المستفادة حول أهمية التكيف مع التغيير، والتعامل مع الأزمات، وإعادة صياغة الأولويات وترتيبها، والأهم من ذلك هو أن التحول الرقمي لم يعد أمرا اختياريا للبنوك والمؤسسات بل أصبح ضرورة. وأضاف: «خلال العامين الماضيين، تعلمنا أن استمرار تقديم الخدمات للعملاء دون انقطاع مهما كانت الظروف هو أكثر ما يهم الشركات»، مشيرا إلى أن مواصلة تقديم الخدمات ممكن تحقيقه من خلال تعزيز البنية الرقمية ووجود أنظمة مرنة وقنوات متعددة مادية وافتراضية على حد سواء، إلى جانب وجود ضوابط صارمة لتحقيق مصالح كل من العملاء والمساهمين.

وأكد الرشود أن القطاع المصرفي الكويتي مدعوم باقتصاد قوي ومستويات عالية بشكل استثنائي من الثروة واحتياطيات كبيرة من النفط، وعلى الرغم من بيئة التشغيل الصعبة، إلا أن أداء البنوك الكويتية كان جيدا نسبيا خلال الأزمة الأخيرة.

وأضاف أنه بفضل السياسة النقدية المعتمدة والتشريعات الرقابية القوية والحصيفة للقطاع المصرفي من قبل بنك الكويت المركزي، يظل القطاع المصرفي الكويتي مرنا، عدا عن استقرار ربحيته وعدم تأثر جودة أصوله أثناء التقلبات التي مر بها الاقتصاد الكلي للبلاد.

ومن بين نقاط القوة الأخرى، قال الرشود إن الابتكار الذي تبناه القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية عبر التحول الرقمي لعب دورا كبيرا في دعم البنوك أثناء الجائحة.

وأشار إلى أن التحول الرقمي في الكويت يتماشى مع رؤية 2035، فضلا عن أن الجائحة أدت إلى تسريع الجهود نحو رقمنة العديد من الخدمات الحكومية وإطلاق التطبيقات التي تقدم عددا كبيرا من الحلول والخدمات الحكومية المتكاملة إلكترونيا.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فأكد الرشود أن التحول الرقمي هو في صميم الصناعة المصرفية، إذ من المرجح أن يلعب دورا أكبر في تشكيل القطاع مستقبلا.

وكشف عن زيادة ضغوط التحول الرقمي على النموذج المصرفي التقليدي في الكويت وجميع أنحاء العالم، ليصبح أمرا واقعا لا مفر منه، مضيفا ان تطبيق التحول الرقمي يمكن تسريعه من خلال اعتماد الأنظمة الذكية المرنة (agile systems) التي تمكن البنوك من تلبية الاحتياجات المتزايدة للرقمنة وتسهيل هذا التحول الرقمي. وأوضح الرشود أن «بيتك» وعلى مدار الأعوام الماضية، طرح مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية المتطورة، وإبرام اتفاقيات شراكة استراتيجية وتعاون مع جهات ومزودين في تكنولوجيا الخدمات المالية (فنتك) الذين يقدمون حلولا وخبرات فريدة، مضيفا أن الهدف من ذلك توسيع نطاق المنتجات والخدمات وتعزيزها في البنك.

وكشف أن أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) والذكاء الاصطناعي (AI) ستصبح جزءا من الأنشطة التشغيلية المصرفية وتحسين كفاءة العمليات والأداء.

مجلس إدارة الشركة وافق أمس على شراء 28 طائرة من «إيرباص» بقيمة 3,4 مليارات دولار

«الجزيرة»: سنرفع وجهاتنا إلى 86 بحلول 2025

وافق مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة أمس على شراء 28 طائرة من شركة «إيرباص» بقيمة 3,4 مليارات دولار، حيث قالت الشركة في بيان على موقع البورصة، إن مجلس الإدارة وافق على شراء 20 طائرة من طراز A320neo، و8 طائرات من طراز A321neo.

وأضاف البيان أنه سيتم تحديد الموعد الفعلي لاستلام الطائرات الجديدة في وقت لاحق، موضحا أن مجلس الإدارة وافق على توقيع اتفاقية شراء عدد محركين من طراز «CFM LEAP_A26» بقيمة 32,2 مليون دولار، وذلك لدعم عمليات الشركة.

في هذا السياق، أكد رئيس مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة مروان بودي، في مقابلة مع «العربية»، أن الشركة تتأقلم مع تطورات السوق، فالفرص المتاحة لم تكن موجودة في الماضي بشأن عقد صفقات شراء الطائرات.

وأشار إلى إقرار مجلس «طيران الجزيرة» شراء 28 طائرة «إيرباص» بـ 3,4 مليارات دولار، واصفا هذه الصفقة بأنها «فرصة ذهبية، وحصلنا على شروط مجزية من المصنع».

وأوضح أن الفارق في إبرام الصفقة تمثل في «فروقات مجزية لقعد الصفقة»، مبينا أن لدى طيران الجزيرة لديها خطة خمسية تنتهي بحلول 2026 ولديها 17 طائرة حاليا لترتفع إلى 36 طائرة بحلول 2015 عبر خروج طائرات الكلاسيكال وإحلال طائرات جديدة «نيو».

وتوقع أن يكون 70٪ من أسطول الطائرات مملوكا لطيران الجزيرة و30٪ مستأجرة، موضحا أن لدى الشركة ملاءة مالية متينة تمكنها من دفع الأقساط الأولية لشراء الطائرات الجديدة، وقال إن الخطة تستهدف رفع وجهات الناقلة من 45 إلى 86 وجهة بحلول 2025.

وتحدث عن عدة خيارات للتمويل التقليدي والمتوافق مع الشريعة عبر بنوك محلية ودولية لأن تخصصها أكثر في تمويل الطائرات، بجانب دعم ربما يكون من بنك الصادرات الأوروبي.

كما توقع أن يؤثر استئجار الطائرات على ميزانية الشركات، لتكون نسبة الديون في حالة الشراء أفضل من الاستئجار وفق المعايير الجديدة، مبينا أن نصف السنة الماضية تحولت من الخسارة إلى الربحية البسيطة كما سيكون الوضع جيدا في المرحلة المقبلة مع عودة السفر تدريجيا إلى طبيعته.

«برقان»: 5 فائزين في سحب حساب «يومي»

أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي، حيث فاز كل واحد منهم بجائزة 5 آلاف دينار، وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

شادي ريمان، عبير شناوه طاهر، طواري مدلول الظفيري، خالد بركات هاشم، اريل ديلاكروز.

وبالإضافة للسحب اليومي، يوفر بنك برقان سحبا ربع سنوي لحساب «يومي» للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125 ألف دينار.

وللتأهل للسحوبات ربع السنوية يتعين على العملاء ألا يقل رصيدهم عن 500 دينار لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب.

كما أن كل 10 دنانير تمثل فرصة واحدة لدخول السحب.

وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار وما فوق، سيكون صاحب الحساب مؤهلا للدخول في كل من السحوبات اليومية وربع السنوية.

اجتماعه الأخير أظهر تبنيه نبرة أكثر تشدداً بعد دعمه رفع سعر الفائدة مارس المقبل

«الوطني»: «الفيدرالي» يُلمِّح إلى رفع الفائدة 7 مرات خلال 2022

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني، إن بيان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة الذي كانت تترقبه الأسواق خلال الفترة الماضية، كشف عن مساندته القوية لرفع سعر الفائدة في مارس وتبنى لهجة أكثر تشددا، حيث ألمح إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة في كل اجتماع من اجتماعاته المقبلة.

وتجنب جيروم باول الإجابة عن تساؤلات حول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي قد يقوم برفع أسعار الفائدة في كل اجتماعاته اللاحقة هذا العام، أي ما قد يصل إلى 7مرات خلال 2022، إلا انه استعاض عن توضيح ذلك بقوله إن الجهة التنظيمية ستتعامل «بيقظة وهدوء» و«تسترشد بالبيانات».

وقال إن الاقتصاد أقوى بكثير الآن مما كان عليه في 2015، عندما شرع البنك المركزي آخر مرة في دورة رفع أسعار الفائدة، مشيرا إلى ارتفاع معدل التضخم الذي كان «أعلى بكثير» من المستوى المستهدف الذي حدده الاحتياطي الفيدرالي وهو 2٪، هذا إلى جانب تحسن أوضاع سوق العمل.

كما رفض باول القول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سينظر في رفع أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية في وقت ما هذا العام، على عكس الزيادات بواقع ربع نقطة مئوية والتي أصبحت القاعدة السائدة في الوقت الحالي، وأكد أن «الفيدرالي» سيقلص أيضا برنامج شراء السندات لتنتهي عمليات الشراء مطلع مارس المقبل.

ولم يتم تحديد إطار زمني لتقليص الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي البالغة 9 تريليونات دولار، إلا أن توقعات المحللين تشير إلى بدأ تلك الخطوة في شهر يوليو المقبل، مع الكشف عن تفاصيل إضافية حول وتيرة تلك الجهود بدءا من مايو.

وبعد صدور البيان، بدأ المتداولون في أسواق التمويل قصيرة الأجل الذين كانوا يسعرون رفع سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة في مارس في زيادة توقعاتهم بقيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة أكثر من أربع مرات هذا العام.

وجاءت قراءة بيانات مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات في وقت سابق من الأسبوع الماضي أقل من التوقعات على خلفية ضعف الطلب واضطرابات العرض خلال موجة تفشي متحور «أوميكرون» الأخيرة، إلا ان قراءة المؤشرين التي تخطت مستوى 50 تشير إلى استمرار النمو الاقتصادي والتوقعات الإيجابية على صعيد الطلب.

تحركات السوق

من جهة أخرى، أدت مخاوف تراجع الأداء الاقتصادي وأرباح الشركات قبل رفع أسعار الفائدة إلى تراجع الأسهم الأميركية في، وجاء مؤشر ناسداك 100 في صدارة المؤشرات المتراجعة منذ بداية العام حتى تاريخه فاقدا 11,98٪ من قيمته، تبعه مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بتراجعه بنسبة 7,01٪، ومؤشر داو جونز بخسائر بلغت نسبتها 4,44٪.

أما على صعيد عوائد سندات الخزانة، فقد عادت للارتفاع إلى أعلى مستوياتها مرة أخرى، مع صعود عائد السندات لأجل 10 سنوات إلى مستوى يقارب 1,80٪، في حين عاد عائد السندات لأجل عامين للارتفاع فوق مستوى 1,00٪.

وساهمت بيئة تجنب المخاطر في مواجهة تزايد التوترات السياسية وتقلبات السوق في إبقاء الطلب قويا على الدولار الأميركي، إذ قفز إلى أعلى مستوياته في 19 شهرا مع انهاء مؤشر الدولار تداولات الأسبوع مغلقا عند مستوى 97,217.

نمو قوي

إلى ذلك، كشفت البيانات الصادرة يوم الجمعة أن الاقتصاد الأميركي أنهى العام 2021 بأداء قوي خلال الربع الأخير من العام، محققا أسرع وتيرة انتعاش طوال عام كامل منذ 1984، حيث بدأت البلاد في تجاوز أسوأ التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

كما نما الناتج المحلي الإجمالي الأميركي 6,9٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من العام مقابل معدل نمو بلغ 2,3٪ في الربع الثالث. وتجاوزت تلك البيانات توقعات الاقتصاديين التي أشارت إلى تسجيل نموا بنسبة 5,5٪.

وعلى الرغم من صدور بيانات غير مشجعة لمبيعات التجزئة عن شهر ديسمبر، إلا ان الإنفاق الاستهلاكي ساهم في دعم النمو الاقتصادي في الربع الرابع من العام، حيث قام الأميركيون بالتسوق في وقت مبكر خلال العطلات وسط مخاوف من تعطل سلسلة التوريد وفراغ رفوف المتاجر. وقد ارتفع الاستهلاك الشخصي بنسبة 3,3٪ في الربع الرابع، بعد زيادة متواضعة بنسبة 2٪ في الربع السابق.

المركزي الأوروبي يميل للتيسير

تشكل التوترات في روسيا تهديدا جديدا لإمدادات الغاز، ما أدى لتفاقم التضخم لمستويات قياسية وسط بيئة اقتصادية هشة. وقد بدأت ألمانيا العام بأداء قوي بإعلانها عن تحسن قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات بمعدلات أقوى مما كان متوقعا، مع نظرة مستقبلية بناءة على الرغم من التوترات.

ويتخذ البنك المركزي الأوروبي مسارا مختلفا عن أقرانه المتشددين في الغرب، حيث يخطط أولا لتقليص الميزانية العمومية خلال العام الحالي قبل أن يبدأ برفع أسعار الفائدة. وتأتي تلك النبرة التيسيرية على خلفية تراجع الضغوط التضخمية على الاقتصاد مقارنة بالولايات المتحدة وتوقعات بانخفاض مؤشر أسعار المستهلك إلى أقل من 2٪ في عامي 2023 و2024 بسبب تراجع اضطرابات سلسلة التوريد وانخفاض أسعار الطاقة، إلا انه على الرغم من ذلك، يواصل المركزي الأوروبي مراقبة التضخم عن كثب، مع التأكيد على استعداده التام لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة إذا استدعت الضرورة ذلك.

وفي ظل التوترات السائدة في المنطقة، انخفض اليورو إلى ما دون 1,13 خلال الأسبوع مسجلا أدنى مستوى بوصوله إلى 1,1121، لينهي بذلك تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1,1148.

وفي المملكة المتحدة، انخفضت مبيعات التجزئة بشكل حاد بنسبة 3,7٪ مقارنة بتوقعات بانخفاضها بنسبة 0,6٪، وتعزى تلك التراجعات بصفة رئيسية لتفشي سلالة «أوميكرون» المتحورة بشكل مفاجئ. وجاءت بيانات مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات أقل من المتوقع. وساهمت البيانات المخيبة للآمال بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ 30 عاما وازدهار سوق العمل في الضغط على بنك إنجلترا لرفع أسعار الفائدة في فبراير. وتزايدت توقعات الأسواق برفع سعر الفائدة الشهر المقبل ورفعها مجددا خلال العام. واتجه الجنيه الإسترليني نحو التراجع ووصل إلى مستوى أقل من 1,35 خلال الأسبوع وصولا إلى 1,3358، لينهي تداولات الأسبوع مغلقا عند مستوى 1,3404.

الذهب يفقد بريقه.. بضغط التوترات الجيوسياسية

قال تقرير «الوطني»، إن تصاعد التوترات الجيوسياسية إلى جانب التصريحات المتشددة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي أدى إلى تقلب أسعار السلع خلال الأسبوع.

وارتفعت أسعار النفط مع استمرار إمكانية نقص الامدادات وانتعاش الطلب، إذ وصل سعر مزيج خام برنت إلى 91,04 دولارا يوم الخميس، فيما يعد أعلى سعر يصله منذ أكتوبر 2014، بعد ذلك خسر بعض مكاسبه لكنه ظل عند مستويات قوية بنهاية الأسبوع بإغلاقه عند مستوى 90,03 دولارا.

من جهة أخرى، انزلق أداء الذهب بنهاية الأسبوع ووصل إلى 1,791,53 دولار للأوقية، لتصل بذلك خسائره منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 2,06٪.